UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

تقرير

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وانعكاساتها الدولية والاقليمية

إعداد

أحمد ماجد السيد عيد

محلل اقتصادي

إشراف

ندى الهاشمي

مدير إدارة الدراسات الاقتصادية

سبتمبر 2019

الفهرس

- المقدمة

- المقومات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

- الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأمريكي.

- المقومات الاقتصادية للصين.

- الآفاق المستقبلية للاقتصاد الصيني.

- أسباب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

- مظاهر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

- العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين .

- العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية .

- انعكاسات الحرب التجارية بين أمريكا والصين على الاقتصاد العالمي .

- انعكاسات الحرب التجارية بين أمريكا والصين على الاقتصاد الاقليمي.

المقدمة

وجود التنافس الكبير بين القوتين الاقتصاديتين الكبيرتين في العالم وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقلق الولايات المتحدة من تقلص نفوذها الاقتصادي وازاحتها عن عرش الاقتصاد العالمي لصالح الصين ونظرتها إلى الصين كمصدر خطر يهدد اقتصادها للعديد من المبررات والأسباب ، تحول إلى صراع تجاري بين القطبين منذ يوليو 2018 ، واتخذ الصراع شكل تبادل فرض في الرسوم الجمركية بينهما بشكل كبير، الأمر الذي كان له آثاره وتداعياته على اقتصاد الدولتين وحركة التجاره بينهما بل وألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي وأمتدت آثارها إلى بعض الدول من الشركاء التجاريين لكل من الولايات المتحدة والصين، ومنها الدول العربية المنفتحة تجارياً على العملاقين، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي ، واستمرار تلك الحرب سوف يشكل اضرارا كبيرة على اقتصاد الدولتين ومن المؤكد أن تتجاوز تلك الأضرار حدودهما للتأثير على استقرارالاقتصاد العالمي والاقليمي.

- المقومات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية نحو 9.8 مليون كم2 وهي أكبر قليلا من الصين ، وأكثر من ضعف حجم الاتحاد الأوروبي ، وتمتد حدودها بطول 12,048 كم منها 8893 كم (بما في ذلك 2477 كم مع ألاسكا) مع كندا ، و3155 كم مع المكسيك.

يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية نحو 329.3 مليون نسمة بمعدل نمو سكاني بلغ 0.8% طبقا لتقديرات عام 2018.

تمتلك الولايات المتحدة العديد من الموارد الطبيعية مثل الفحم (لديها أكبر احتياطيات للفحم بالعالم والبالغ نحو 491 مليار طن الذي يمثل 27 ٪ من إجمالي الاحتياطي في العالم) ، والنحاس، والرصاص ، والموليبدينوم، والفوسفات ، والعناصر الأرضية النادرة ، واليورانيوم ،والبوكسيت ، والذهب ،والحديد ، والزئبق ،والنيكل ،والبوتاس ،والفضة ، والتنغستن ، والزنك ، والبترول ، والغاز الطبيعي ، والأخشاب ، والأراضي الصالحة للزراعة.

بلغ قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للولايات المتحدة عام 2017 نحو 19.49 تريليون دولار بمعدل نمو حقيقي 2.2% ، ورغم أن الاقتصاد الأمريكي هو الأكبر عالميا من حيث حجم الناتج والأكثر تقدما تكنولوجيا إلا أنه فقد عام 2014 صدارته لقائمة أكبر اقتصادات العالم تبعا لمعيار تقييم الناتج بمكافيء القدرة الشرائية لصالح الصين ، وبلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي بمكافيء القوة الشرائية بالدولار أيضا عن عام 2017 نحو 19.49 تريليون دولار (وجاء بالمرتبة الثانية

عالميا) ، كما بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج بمكافيء القوة الشرائية بالدولارعن ذات العام 2017 نحو 59,800 دولار وجاء (في المرتبة 19 عالميا) .

تسهم الزراعة عام 2017 بنحو 0.9 % من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، والصناعة بنحو 19.1 % والخدمات بنحو 80.0% .

من بين أهم المنتجات الزراعية الأمريكية القمح والذرة والحبوب الأخرى والفواكه والخضروات والقطن ولحوم البقر والخنزير والدواجن ومنتجات الألبان، والأسماك، ومنتجات الغابات.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة عالميا في انتاج مجموعة شديدة التنوع من الابتكارات التكنولوجية المتقدمة وثاني أكبر دول العالم من حيث الناتج الصناعي للبترول ، والصلب ، والسيارات ، ومركبات الفضاء ، ومعدات الاتصالات ، والكيماويات ، والالكترونيات ، والأغذية المصنعة ، والسلع الاستهلاكية ، والخشب ، والتعدين.

بلغ معدل التضخم نحو 2.1% عام 2017 .

تطور الرصيد الائتماني للولايات المتحدة الأمريكية من 20.24 تريليون دولار عام 2016 إلى 21.59 تريليون دولار عام 2017 .

تأتي الولايات المتحدة الثانية عالميا من حيث حجم صادراتها التي تطورت من 1.456 تريليون دولار عام 2016 إلى 1.553 تريليون دولار عام 2017 استحوذت منها الصين وحدها على نحو 8.4% ، ومن أهم الصادرات الأمريكية المنتجات الزراعية مثل (فول الصويا ، والفواكه ، والذرة) ، واللوازم الصناعية (المواد الكيميائية العضوية) ، والسلع الرأسمالية مثل (الترانزستورات ، والطائرات ، والسيارات ، وقطع غيار المركبات ، والحواسيب ، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية) ، والسلع الاستهلاكية ، والأدوية.

كما تأتي الولايات المتحدة الأولى عالميا من حيث حجم وارداتها التي تطورت من 2.208 تريليون دولار عام 2016 إلى 2.361 تريليون دولار عام 2017 ، تستحوذ منها الصين وحدها على نحو 21.6% ، ومن أهم سلع الواردات الأمريكية المنتجات الزراعية ، واللوازم الصناعية ومنها النفط الخام ، والسلع الرأسمالية مثل (أجهزة الكمبيوتر ، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وقطع غيار السيارات ، والسيارات ، والآلات المكتبية ، وآلات الطاقة الكهربائية) ، والسلع الاستهلاكية مثل (الملابس ، والأثاث ، واللعب) والأدوية.

تطور رصيد الولايات المتحدة الأمريكية من الذهب والعملات الأجنبية من 117.6 بليون دولار عام 2015 إلى 123.3 بليون دولارعام 2017 وجاءت في الترتيب رقم 20 عالميا.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مدين بالعالم ، فقد تطور حجم الدين الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية من 17.85 تريليون دولار عام 2015 ، 17.91 تريليون دولار عام 2017 وبلغ مؤخرا 21.3 تريليون دولار ، حوالي 5/4 من ديون الولايات المتحدة الخارجية مقومة بالدولار الأمريكي ، والمقرضون الأجانب يحتفظون بأدوات الدين مقومة بالدولارالأمريكي لأنهم يعتبرون الدولارعملة الاحتياط في العالم.

بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2017 نحو 466 مليار دولار إذ تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إليها من 3.614 تريليون دولار عام 2016 إلى 4.08 تريليون دولار عام 2017 وهي الثانية عالميا ، كما بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2017 نحو 359 مليار دولار إذ تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة منها من 5.711 تريليون دولار عام 2016 إلى 5.352 تريليون دولارعام 2017 بترتيب الثانية عالميا أيضا.

تمتلك الولايات المتحدة أقوى اقتصاد في العالم يعتمد على آليات السوق والاستثمار والمنافسة التجارية ، ويمثل حجم الاقتصاد الأمريكي 17 % من إجمالي حجم الاقتصاد العالمي، ويهيمن الدولار على سوق المعاملات الدولية ويشكل الجزء الأكبر من الاحتياطيات النقدية لدول العالم فضلا عن أن بعض الدول تتخذ من الدولار عملة لها ، ويعد اقتصاد أمريكا اقتصادا متنوعا مع نسبة نمو مستقرة ومعدل بطالة متوسط ، ومعدلات استثمارات رأسمالية كبيرة واستثمارات ضخمة في مجال البحوث ، وتمتلك كما سبق الاشارة ثروات كبيرة من موارد المناجم والطاقة مثل : البترول ، الغاز الطبيعي ، الفحم ، واليورانيوم ، ورغم تلك الثروة فهي أكثر البلدان استيرادا للمحروقات .

كما تعد القوة الزراعية الأولى عالميا من حيث الإنتاج أو الصادرات ، وزيادة على تمتع الزراعة الأمريكية بأراضي خصبة ومناخ مناسب فإنها تتميز بتكامل مع قطاع الصناعة ، ومن أهم المنتجات الزراعية : تربية الأبقار، والحبوب (الذرة، القمح، الشعير، السوجا...)، والنباتات الصناعية (القطن ، الفول السوداني ، التبغ...) بالاضافة إلى الصيد البحري.

كما تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بأهم المنتجات الصناعية على المستوى العالمي ، ويعود نجاح الصناعة الأمريكية إلى قدرتها على التجديد وصدارتها التكنولوجية وتنوع المنتجات ووجود اليد العاملة الفنية المؤهلة والمدربة ، وتأتي صدارتها في عدة ميادين أهمها : البترول ، السيارات ، صناعة الطيران والكهرباء ، السلع الاستهلاكية ... كما تتقدم الصناعة الأمريكية بصورة مطردة في قطاعات التكنولوجيا الدقيقة المتطورة مثل الطيران ، الفضاء ، الإلكترونيات ، التسلح ، والكيمياء الدقيقة.

ويهيمن قطاع الخدمات على الاقتصاد الأمريكي حيث يوجد بها منتجعات وأماكن ترفيه مختلفة وأسواق ضخمة ، ومن بين أهم الخدمات: الإدارة، السياحة، الترفيه، البنوك .

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر محركات الاقتصاد الأمريكي إذ يمثل 71 % من حجم الاقتصاد ، وهى أكبر سوق استهلاكية في العالم إذ يفوق استهلاك الأسرالأمريكية نظيرتها اليابانية بخمس مرات ، وتعود الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي إلى عشرينيات القرن الماضي ، وتعرض الاقتصاد الأمريكي لعدد من الأزمات العنيفة منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي ، وكانت الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و 2008 والتي نتجت عن أزمة الرهن العقاري والمشتقات المالية هى أخطر موجة ركود عاشها الاقتصاد الأمريكي في العقود الماضية ، ويستمد الاقتصاد الأمريكي مظاهر قوته من العوامل التالية :

1- قوة الزراعة حيث أنها الأعلى في العالم انتاجا وتصديرا وخاصة من الذرة والقمح والماشية ، ويكمن وراء ذلك وجود مؤهلات زراعية طبيعية تتمثل في وجود سهول تقدر بنصف مساحة البلاد مع تنوع في المناخ ووفرة في الموارد المائية مما يسهم في تنوع المحاصيل ، إضافة إلى وجود مؤهلات تنظيمية حيث تدخل الزراعة في علاقات رأسمالية مع القطاعات الاقتصادية الاخرى إذ تزود الفنادق والمطاعم والمصانع بالمنتجات الزراعية ، وبالمقابل تتزود بالالات والاسمدة والمبيدات من قطاع الصناعة ، أما قطاع الخدمات فتزودها بالقروض والبحث العلمي ويسمى هذا التنظيم الجديد بالاكروبيزنيس، هذا بالاضافة إلى استعمال أحدث الوسائل التقنية في الإنتاج عبراستخدام الأقمار الصناعية لمراقبة جودة التربة وكمية الأسمدة المستعملة والاستفادة من الآلات اللازمة لتسويق المنتجات .

2- تطور الصناعة التي تحتل فيها المراتب الأولى وتسيطر على حصة كبيرة ومتنوعة من الإنتاج العالمي لعدة منتجات صناعية أهمها السيارات , والصلب , والنسيج , والصناعات المتطورة والعالية التكنولوجيا مثل الصناعة الالكترونية , والصناعات الفضائية , والصناعات العسكرية.

3-قوة التجارة حيث تهيمن المنتجات المصنعة على الصادرات والواردات الأمريكية ، وهي مكونة من مواد التجهيز والاستهلاك والسيارات والمعلوماتية ، تساعدها في ذلك قوة وضخامة أساطيل النقل البحري والموانى.

4- ضخامة الإستثمارات حيث تعد من أكبر الدول المستثمرة بالخارج ، وتمثل الشركات الأمريكية نسبة كبيرة من الشركات المتعددة الجنسيات المائة الأولى بالعالم ، وتستقطب استثمارات ضخمة من الخارج لوجود سوق استهلاكية كبيرة وقدرات شرائية عالية ، وكذا الإستقرار السياسي ، وأغلب الإستثمارات من اليابان ، والصين ، وكندا ، والإتحاد الأوروبي .

5- قوة قطاع الخدمات الذي يأتي بالمرتبة الأولى عالميا وتتزايد وتيرة نموه وتطوره ويسيطرعلى نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي الخام.

6- الشركات متعددة الجنسية التي تعادل ميزانياتها ميزانيات بعض الدول تعتبر من العوامل المساهمة في قوة الاقتصاد الأمريكي حيث تشغل عدد كبير من العمال وتحقق رقم مبيعات كبير تحتل به مراتب متقدمة عالميا.

7-تقدم البحث العلمي وتطبيقاته التي تعد القوة الدافعة المحققة لأسبقية التقدم والتطورالعلمي والتكنولوجي.

- الآفاق المستقبلية للاقتصاد الأمريكي

من استقراء مؤشرات الاقتصاد الأمريكي نجد ما يلي:

أن النمو الأمريكي بات بطيئا في معظم السنوات الأخيرة وقرب من 2.0% قياسا بالاقتصاد الصيني الذي تجاوزه نموه حاجز 6.5 % في أقل حالاته وإذا استمر هذا التفاوت ، سيبلغ حجم اقتصاد الصين ضعف اقتصاد الولايات المتحدة في أقل من عقدين ، وتوقع الاقتصاديين أن يشهد الاقتصاد الأمريكي انكماشًا خلال العام الجاري 2019 أو في العام المقبل 2020، الأمر الذي أوجد حالة من القلق لدى المستثمرين.

تقوم الولايات المتحدة باستعداء حلفائها وشركائها التجاريين عبر فرض رسوم جمركية على دول الاتحاد الأوربي والصين ، وإعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) كما انسحبت من اتفاقية التجارةعبرالمحيط الهادي.

أصبح الدين الأمريكي الخارجي المتزايد منذ العام 2008 والبالغ حاليا 21.299 تريليون دولارأضخم من اقتصاد الولايات المتحدة نفسه وتجاوز الناتج المحلي الاجمالي وبات عبء يثقل حركة تقدمها الاقتصادي.

كما تطلبت الحروب والتدخلات الأمريكية في مناطق العالم تحولات كبيرة في الموارد الوطنية من الاستخدام في الأغراض المدنية إلى الأغراض العسكرية أسهمت في ارتفاع الدين العام وزيادة العجز في الميزانية الأمريكية ، ففي السنة المالية 2018 ووفقًا لأرقام الحكومة الأمريكية بلغت التكاليف المباشرة للحروب أكثر من 1.9 تريليون دولار، وتزايد الدين العام يضغط هو والفوائد بقوة على ميزانية الدولة ويلتهم كافة بنود الانفاق الحكومي الأخرى ما يؤدي إلى تقليل الموارد المتاحة لزيادة الإنفاق العسكري الأمريكي.

من المتوقع للديون الأمريكية أن تتطور بالزيادة بعد موافقة الحكومة الأمريكية في العام 2019 على زيادة الانفاق العسكري للمحافظة على نفوذها العالمي ، إضافة إلى بعض أوجه الإنفاق الحكومي الإجبارية وعلى رأسها نفقات التأمين الاجتماعي وبرامج الرعاية الصحية لمحدودي الدخل، وكذا الفائدة المدفوعة على تلك الديون ، وقد أعلن المسؤلون عن إدارة الإنفاق على بندي التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية هذا العام أنهم سيبدؤون في السحب من احتياطيات الإنفاق لديهم لمقابلة المتطلبات المتزايدة ، وأنه بحلول عام 2026 لن تكون هناك أرصدة للإنفاق على برامج الرعاية الصحية وستتأثر برامج التعليم ، بينما سيكون حظ برامج التأمين الاجتماعي أفضل حيث ستتوافر لديها أرصدة حتى عام 2034 ، وأنه لو لم توجد الحكومة الفيدرالية مصادرأخرى للتمويل فسيتم إلغاء العديد من الامتيازات التي يوفرها هذان البندان.

تضاعفت أيضا قروض الشركات الأميركية منذ حوالى عشر سنوات ، وبلغت ديون الشركات 9000 مليار دولار، وتشكّل وفق رئيس البنك المركزي ، "خطراً على الاقتصاد الكليّ".

وارتفع عجز الميزانية الأمريكية بنسبة 17 % إلى 779 مليار دولار 2018 ، في أسوأ قيمة اجمالية له منذ عام 2012 ، ومتوقع أن يتصاعد ليصل هذا العام 2019 إلى أكثر من 900 مليار دولار ، وأكثر ما يغرق الميزانية الاتحادية هيكلياً في هذا العجز المزمن هو شيخوخة السكان وتضخم نفقات الصحة والتقاعد ، ونظرا لزيادة الإنفاق الحكومي فإن هذا سيؤدي إلى مزيد من العجز في الميزانية بمقدار 1500 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة ما يعني اللجوء للأسواق المالية للاقتراض ، وما يترتب عليه من مواجهة النمو الاقتصادي لعقبات كبيرة ، وجدير بالاشارة أن زيادة الاعفاءات الضريبية وتحديدا الضرائب على الشركات بالاضافة إلى تضخم النفقات الاجتماعية ونفقات التسلح تزيد من مستوى هذا العبء.

صارت الرؤية الصينية الجديدة التي لم تعد تقتصر على المنافسة اقتصاديا عبر إنتاج البضائع الرخيصة ، بداية لملامح عالم جديد لا مكان فيه للاحتكار الأمريكي والغربي وخاصة في ما يتعلق بالصناعات النوعية كالذكاء الاصطناعي وصناعة الروبوتات والاتصالات والأنترنت وشبكات الجيل الخامس إضافة إلى صناعات أخرى متقدمة يحتكرها الغرب ، وباتت التكنولوجيا والتفوّق في الغرب مرشحين للانتقال إلى الشرق من خلال قيام الصين بانتاج والتفوق في تلك الصناعات.

تعتمد الولايات المتحدة على استيراد المواد الخام المصنفة على انها استراتيجية والتي تعرف بالأتربة أو المعادن النادرة التي تعد الصين أهم منتج لها وتوفر الجزء الأكبر من الإنتاج العالمي لهذه المعادن التي تدخل في الصناعات المتطورة والاستراتيجية والأسلحة ولوائح الطاقة الشمسية ورقائق الهواتف المحمولة وشرائح الكمبيوتر وتوربينات توليد الطاقة من الرياح ، مما يعطي بكين احتكارا فعليا لسوق الأتربة النادرة التي تشمل 17 عنصرا تقع في أسفل الجدول الدوري الكيميائي للمعادن الأمر

الذي يشكل مصدر تهديد لها حال ايقاف تصديرها ، ما يدفعها لاتخاذ تدابير واجراءات لضمان استمرارية تدفقها .

كما تتجه الصين إلى أسواق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ودول أخرى لتقليص الاعتماد على الأسواق الأمريكية التي تذهب إليها 20 %من الصادرات الصينية وللاستمرار في تدوير وتشغيل مصانعها وإنتاجها الكثيف ، وفي المقابل يعتمد الأمريكي على المنتجات الصينية كون البديل عنها يسبب تضخما في اقتصاده ويخفف من القدرة الشرائية لديه (انخفض الدخل الشخصي للمواطن الأمريكي عام 2018 للمرة الأولى) حيث أن الصين توفر للمستهلك الأمريكي المنتج بنفس الجودة والقوة والفاعلية لكن بكلفة أقل مقارنة مع غيرها من المنتجات.

تكافح الولايات المتحدة من أجل وقف تراجع مركزها العالمي الاقتصادي والسياسي والعسكري، وإستعادة موقعها كقطب عالمي أوحد أو أساسي ، وتعلم جيدا مدى القدرات الاقتصادية للصين التي تؤهلها لريادة الاقتصاد العالمي.

- المقومات الاقتصادية للصين

تبلغ مساحة الصين الواقعة في شرق قارة آسيا نحو 9.6 مليون كم2 وهي تعادل مساحة أوروبا بأكملها كما أنها اصغر قليلاً من الولايات المتحدة الأمريكية ، وتمتد حدودها من كافة الاتجاهات بطول 22475 كم مع 14 دولة هي : منغوليا وروسيا وكوريا الشمالية وفيتنام ولاوس ومينمار والهند وبوتان ونيبال وباكستان وافغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ، كما يحدها اقليمي هونج كونج ومكاو .

وتعد أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان الذي بلغ نحو 1,384.7 مليون نسمة بمعدل نمو سكاني بلغ 0.37% ، طبقا لتقديرات عام 2018.

تزخر الصين بالعديد من الموارد الطبيعية مثل : الفحم ، وخام الحديد ، والهيليوم ، والبترول ، والغاز الطبيعي ، والزرنيخ ، والبزموت ، والكوبالت ، والكاديوم ، والسبائك الحديدية ، والغاليوم ، والجرمانيوم ، والهافنيوم ، والإنديوم ، والليثيوم ، والزئبق ، والتنتالوم ، والتيلوريوم ، والقصدير ، والتيتانيوم ، والتنغستن ، والأنتيمون ، والمنغنيز ، والمغنيسيوم ، والموليبدينوم ، والسيليينيوم ، والسترونتيوم ، والفاناديوم ، والمغنتيت ، والألومنيوم ، والرصاص ، والزنك ، والعناصر الأرضية النادرة ، واليورانيوم ، والطاقة الكهرومائية (الأكبر في العالم) ، والأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة.

حققت الصين " معجزة اقتصادية " بكل المعايير الاقتصادية المتعارف عليها حيث أقامت نموذجًا اقتصاديًا فريدًا من نوعه ارتكز على تحقيق معدل نمو بلغ 9.8% استمر لسنوات طويلة وانعكس

ذلك على معدلات التشغيل العامة التي ارتفعت من 28% عام 1978 إلى 72% عام 2013 ، واستطاعت تجميع أكبر احتياطي من الذهب والعملات الأجنبية في العالم قدر عام 2017 بنحو 3.326 ترليون دولار ، ونجحت في تمكين حوالي 660 مليون نسمة من سكان الصين من التخلص من الفقر ، و ساهمت الصين بعد الأزمة المالية العالمية وتحديدا في الفترة من 2008 إلى 2014 في زيادة حجم الاقتصاد العالمي بنسبة 50% ، وبات الاقتصاد الصيني الذي يشكل نحو 14.8 % من الاقتصاد العالمي ثاني أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر شريك تجاري لأكثر من 130 دولة ، وتعد النهضة الصينية متكاملة حيث لم تقتصرعلى جانب دون آخر بل إن نهضتها شاملة زراعية وخدمية وصناعية ومدنية وعسكرية ، وكان للقطاع الخاص الدور الأبرز في دعم نمو الاقتصاد الصيني وخلق الوظائف حيث ساهم بنحو 75% من الناتج المحلي الاجمالي الصيني بين الأعوام 2010 و2012 ، وأصبحت الصين منذ عام 2010 أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد للسلع التجارية في العالم ، كما أنها صارت خامس أكبر مصدر وثالث أكبر مستورد للخدمات ، وفي العام 2013 أصبحت أكبر دولة تجارية متجاوزة الولايات المتحدة لأول مرة في التاريخ الحديث ، كما صارت عام 2016 من أكبر اقتصادات العالم.

بلغ قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للصين عام 2017 نحو 12.01 تريليون دولار بمعدل نمو حقيقي 6.9% ، وتضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنحو 42 ضعفا من أقل من 400 دولار عام 1978 ليصل إلى نحو 17 ألف دولار عام 2017 وارتقت الصين باقتصادها بفضل تحولها إلى مركز عالمي للتصنيع المتخصص بتجميع وتصنيع المنتجات محليا اعتمادا على اليد العاملة الرخيصة وتصديرها لجميع دول العالم .

تسهم الزراعة بنحو 7.9 % من الناتج المحلي الإجمالي الصيني ، والصناعة بنحو 40.5 % والخدمات بنحو 51.6% .

تعد الصين الرائدة عالميا من حيث قيمة الإنتاج الزراعي لمحاصيل عديدة مثل القمح والأرز والبطاطس والذرة والتبغ والفول والشاى والتفاح والقطن ولحم الخنزير ولحم الضأن والبيض والسمك والجمبري ، وكذا الإنتاج الصناعي حيث تنتج تشكيلة هائلة من المنتجات الصناعية مثل الحديد والصلب والألومنيوم والمعادن الأخرى والفحم والآلات والأسلحة والمنسوجات والملابس والنفط والأسمنت والكيماويات والالكترونيات ووسائل النقل والسيارات والقطارات والطائرات والسفن ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وسفن الفضاء والأقمار الاصطناعية والمنتجات الاستهلاكية.

بلغ معدل التضخم نحو 1.6% عام 2017 .

في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة المدين الأولى في العالم ، فإن الصين هى المقرض الأول في العالم والتي تطور رصيدها الائتماني من 23.02 تريليون دولار عام 2016 إلى 27.34 تريليون دولار عام 2017 .

تأتي الصين الأولى عالميا من حيث حجم صادراتها التي تطورت من 1.99 تريليون دولار عام 2016 إلى 2.216 تريليون دولار عام 2017 استحوذت منها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها على نحو 19% ، ومن أهم سلع الصادرات الصينية الآلات الكهربائية وأجهزة الكمبيوتر ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية والملابس والأثاث والمنسوجات.

كما تأتي الصين الثانية عالميا من حيث حجم وارداتها التي تطورت من 1.501 تريليون دولار عام 2016 إلى 1.74 تريليون دولار عام 2017 ، تستحوذ منها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها على نحو 8.5 % ، ومن أهم سلع الواردات الصينية الآلات الكهربائية والدوائر المتكاملة ومكونات الكمبيوتر الأخرى والزيوت والوقود المعدني والمعدات البصرية والطبية والخامات المعدنية والسيارات وفول الصويا.

يأتي الاقتصاد الصيني بالمرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة ما يجعلها من أبرز الدول المؤثرة فى القرار الاقتصادى العالمى ومن محركاته الأساسية ، إذ أن أي هزة قد تصيبه تكون لها انعكاساتها السلبية المباشرة التي تنتشر في كافة أنحاء العالم ، إضافة إلى ذلك فالصين من أكبر مزودي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعالم حيث شهد عام 2017 خروج 156 مليار دولار كتدفقات استثمارية خارجة من الصين ، كما تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلاد والتي بلغت 132 مليار دولار عام 2017 ، كما تمتلك الصين أكبر احتياطيات بالعملة الأجنبية والتي تصل إلى 3.236 تريليونات دولار ، وتصاعد نفوذ الصين الاقتصادى مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق وتطورها المتنامي في الابتكار وإنتاج منتجات نوعية تكنولوجية متقدمة كان انتاجها قاصرا على الولايات المتحدة والغرب وتنامى حجم وتأثير شركات صينية كبرى وهو ما يمثل مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية.

- الآفاق المستقبلية للاقتصاد الصيني.

تحقق الصين من خلال خططها الاقتصادية الطموحة معدلات نمو مرتفعة على الصعيد العالمي ، وجاءت الأولى عالميا وفي معظم السنوات منذ العام 1978 وحتى الآن ، كما تنفق سنويا ما يزيد عن 370 مليار دولار على البحث العلمي والتطوير ، وتتبع جميع سبل التقدم المشروع وفقا للقانون الدولي أم غير المشروع ، ومن هنا تأتي الاتهامات الأمريكية للصين خصوصا بشأن ما يوصف بسرقة الصين للحقوق الفكرية وبراءات الاختراع والتكنولوجيا والصناعات المقلدة ، حيث تشير واشنطن إلى أن أكبر دولة مصدرة في العالم للسلع المقلدة هي الصين ، وأن نسبة 77 % من هذه السلع المقلدة تصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

من المتوقع بحلول عام 2030 أن تكون الصين أكبر قوة اقتصادية في العالم ، تقودها التطورات المتسارعة واستعدادات أكثر من نصف سكان الصين للثورة الصناعية الرابعة والذي عكسته الخطة الخمسية الـ13 للصين الصادرة عام 2016 والتي تلخص مسار التنمية الصينية للسنوات الخمس التاليه عبر النمو المدفوع بالابتكار والتكنولوجيا والتنمية الخضراء والانفتاح والتشارك بالمشروعات وخاصة تلك المعنية بمبادرة " الحزام والطريق" ، والتقدم الهائل في مجال الذكاء الاصطناعي الذي يسير بخطوات واسعة ومدروسة وأكثر جدية حتى من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، حيث بدأت بالفعل طرح استخدامات الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي في الطب والاقتصاد والخدمات ، وقد أشارت احدى دراسات مركز تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي في الصين إلى أن تطور هذا النوع من الأنظمة رفع القدرة الانتاجية لمختلف القطاعات الحيوية في الصين وأضاف نحو 500 مليار دولار إلى الناتج القومي الاجمالي الصيني وكانت أبرز القطاعات المستفيدة هي التصنيع والخدمات وخاصة الصحة والتعليم ، ولتحقيق المزيد من التطور في هذا المجال رصدت الصين 320 مليار دولار لتطوير منظومة الذكاء الاصطناعي جزء منها ينفق على التعليم لوضع مناهج متخصصة تساهم في تشكيل جيل جديد من المحترفين في أنظمة الذكاء الاصطناعي لتكون نموذجا عالميا يحتذى به في هذا المجال ، كما خصصت أيضا نحو 150مليار دولار للإنفاق على الصناعات التكنولوجية والإبداع والمدن الذكية ضمن رؤية 2025 ، ومن شأن المدن الذكية التي تعتزم إنشاءها أن تغير تركيبة العالم وقد أصاب هذا الأمر واشنطن بالقلق.

- ويتمحور مستقبل الاتصالات والمدن الذكية في العالم حول الجيل الخامس ، وتقود شركة هواوي الصينية مشروع إنشاء البنى التحتية لشبكات الجيل الخامس حول العالم الذي تقدر قيمته بما بين 12 إلى 13 تريليون دولار حتى عام 2035.

- تستفيد الصين من علمائها وباحثيها بمختلف أنحاء العالم وبموازاة ذلك تستمر في بناء منظومات مالية جديدة وبنوك للاستثمار في البنى التحتية وتتوسع في شرق آسيا وأفريقيا (التي تزخر بالموارد

الأساسية وتعد مركز استهلاك هام للصين التي تحتاج إلى أسواق استهلاكية لتحريك عجلات مصانعها) وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى من العالم.

تعد الصين أول دولة مصدرة في العالم بقيمة صادرات تقدر بنحو 2.4 ترليون دولار وفق أرقام العام 2017 ، كما أصبحت الصين ثاني أكبر دولة في العالم بمجال الإنفاق العسكري وهذا الأمر له انعكاساته الاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي حيث تقلصت الثقة في التفوق الأمريكي هناك ، وباتت الإمكانات الأمريكية مطوقة بأنظمة دفاعية وجزر اصطناعية وقدرات تقنية عسكرية عالية.

أكدت أيضا تقديرات عدد من التقارير الاقتصادية العالمية على تغير خارطة الاقتصاد العالمي ومراكز القوة الاقتصادية العالمية خلال الثلاثين عاما القادمة ، وأشارت أنه بحلول عام 2050 ستكون الصين قد أزاحت الولايات المتحدة عن عرش الاقتصاد الأكبر في العالم لتأتي الاولي عالميا بحجم للناتج الاجمالي يقدر بنحو 58.5 تريليون دولار (بل هناك تنبؤات من بعض الاقتصاديين العالميين تشير أن الصين ستتفوّق تماما على الاقتصاد الأمريكي عام 2041 على أبعد تقدير) ، ويأتي بعدها بالمرتبة الثانية الهند بحجم للناتج الاجمالي يقدر بنحو 44.1 تريليون دولار، وتتراجع الولايات المتحدة الأمريكية للمرتبة الثالثة عالميا بحجم في الناتج الاجمالي يقدر بنحو 34.1 تريليون دولار ، وتتقدم أندونيسيا إلى المرتبة الرابعة بحجم للناتج الاجمالي يقدر بنحو 10.5 تريليون دولار.

- أسباب الحرب التجارية بين أمريكا والصين

وجود التنافس الكبير بين القوتين الاقتصاديتين الكبيرتين في العالم وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين وقلق الولايات المتحدة من تقلص نفوذها الاقتصادي وازاحتها عن عرش الاقتصاد العالمي لصالح الصين ، تحول إلى صراع تجاري بين القطبين منذ يوليو 2018 ، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين تشكل خطراً يهدد اقتصادها للعديد من الأسباب منها ما يلي:

- تصاعد نفوذ الصين فى الاقتصاد العالمى وتنامى حجم وتأثير الشركات الصينية الكبرى والشروع في مشروعات الصين الاقتصادية العملاقة ، مثل مشروع "صُنع في الصين 2025" ومشروع طريق الحرير الجديد " حزام واحد ، طريق واحد " ، اللذان يهدفان إلى تطوير الصناعات التكنولوجية في الصين ، وفتح أسواق جديدة بشكل أوسع بكافة دول العالم وعلى رأسها السوق الأوروبية ، أمام المنتجات الصينية باعتبارها بديلاً عن إدمان الاقتصاد الصيني على السوق الأمريكية ، بما يمكنها من التحكم في طرق التجارة وصدارة الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة القادمة وتحقيق معدلات نمو قوية وهو ما يشكل مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية.

-استشعار الولايات المتحدة الأمريكية مخاطر تحولات الاقتصاد العالمي حيث نظرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى الاقتصاد الصيني كخطر يهدد مصالحهاعلى المديين المتوسط والبعيد.

- الخطر الذي تشعر به الولايات المتحدة مرده ذلك ليس إلى تصدرالصين دول العالم في الصادرات ، ولا في اعتلال الميزان التجاري بينهما لصالح بكين، بل إلى خططها السرية ومشاريعها الطموحة ، والتي في حال عدم تمكن واشنطن من إعاقتها فإن القطار الصيني السريع سيدهس في طريقه التفوق الأمريكي والغربي.

- تعتبر الصين اليوم هي المنافس الاقتصادي الرئيسي للولايات المتحدة.

- اتهامات واشنطن المتكررة للصين بسرقة وانتهاك حقوق الملكية الفكرية والتكنولوجية الأمريكية عبر القرصنة والتجسس أو صناعة نماذج صينية منها ، وعمليات حيازة الشركات بدعم من الحكومة والنقل الإجباري للتكنولوجيا والقيود على الصادرات بهدف الهيمنة عالمياً على قطاعات صناعية متقدمة.

- لجوء الصين إلى تخفيض قيمة عملتها المحلية "اليوان" لتعزيز حجم صادراتها وتجارتها العالمية ورفع الطلب على منتجاتها المحلية.

- تفعيل برنامج ترامب الذي قطعه على نفسه أثناء ترشحة للرئاسة الأمريكية ، الذي كان واضحاً بالنسبة للصناعة الأميركية ، حيث أعلن عن نيته بفرض رسوم جمركية على المستوردات التي تنافس المنتجات الأميركية ، وتتسبب بانخفاض أسعارها وتراجع التصنيع وارتفاع معدلات البطالة.

- وجود مجموعة من المستشارين لدى الرئيس الأمريكي ممن يدفعون باتجاه المواجهة الكبرى مع الصين ، على غرار بيتر نافارو ، صاحب كتاب " حروب الصين القادمة " ، والذي يسير على خطى جورج فريدمان ، صاحب نبوءة " الحرب القادمة مع اليابان " في نهاية الثمانينيات.

- يميل الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين، لصالح الصين بعجز يقترب من 375 مليار دولار، الأمر الذي سيجعل من هذه الحرب التجارية ذات نتائج أكبر على الاقتصاد الصيني الذي لا يمكنه التخلي عن السوق الأميركية لتصريف منتجاته في الوقت الحالي على الأقل ، ما سيدفعها إلى طاولة المفاوضات لمناقشة طلبات واشنطن والتجاوب معها.

- مطالبة واشنطن للصين بتغيير سياساتها التي تصفها بغير العادلة ، باعتبارها تدعم شركاتها التجارية عبر تقديم قروض بفوائد منخفضة وتوفير دعم حكومي غير معلن لها ، مما يصعب المنافسة على مثيلاتها الأميركية.

- مطالبة الولايات المتحدة للصين بوقف التجسس الصناعي الذي تتهم بكين بممارسته تجاهها منذ فترات طويلة ، وتطالبها بإعطاء البضائع والاستثمارات الأميركية فُرصاً أكبر في السوق الصينية

- مظاهر الحرب التجارية بين أمريكا والصين

بدأت الحرب التجارية فعليا بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في 6 يوليو 2018 ، وكان من أهم مظاهر تلك الحرب فرض رسوم تجارية متبادلة بين البلدين على النحو التالي:

- فرض الولايات المتحدة تعريفات جمركية بنسبة 25% على 818 منتجا صينيا مستوردا بقيمة 34 مليار دولار ، وردت الصين بفرض تعريفات جمركية بنسبة 25% على 545 سلعة أمريكية المنشأ بقيمة 34 مليار دولار.

- في 23 أغسطس 2018 فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على منتجات صينية مستوردة بقيمة 16 مليار دولار، وردت الصين بفرض تعريفات جمركية على سلع أمريكية المنشأ بقيمة 16 مليار دولار.

- في 17 سبتمبر 2018 فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية بنسبة 10% على وارداتها من منتجات صينية بقيمة 200 مليار دولار ، وردت الصين بفرض تعريفات جمركية بنسبة 10% على وارداتها من سلع أمريكية المنشأ بقيمة 60 مليار دولار .

- استمرت المعارك التجارية بين البلدين إلى أن اتفقا في نهاية عام 2018 على التهدئة وعقد هدنة واجراء مفاوضات مع مطلع عام 2019 للتوصل إلى اتفاق تجاري بينهما ، استهدفت منه الولايات المتحدة الأمريكية تحقيق الأهداف التالية:

1- تقليص العجز التجاري بينهما بمقدار 200 مليار دولار أمريكي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في خلال عامين.

2- تخفيض الدعم الذي تقدمه الصين للشركات المملوكة للدولة أو تغيير النموذج الاقتصادي الذي تعتمد عليه الصين.

3- زيادة نفاذ الشركات الأمريكية إلى أسواق الزراعة والطاقة والأسواق المالية الصينية.

4- إعادة الشركات الأمريكية للإنتاج وتوفير وظائف للأمريكيين داخل الولايات المتحدة.

5- الحفاظ على التفوق التكنولوجي الأمريكي وأسبقيته .

- وبعد عقد 11 جولة من المحادثات التجارية رفيعة المستوى أعلن الرئيس الأمريكي تعثر المفاوضات في 5 مايو 2019 ، وأن الولايات المتحدة ستزيد التعريفات على المنتجات الصينية بقيمة 200 مليار دولار أمريكي من 10% إلى 25% ، وستكون زيادة التعريفة الجمركية سارية المفعول على البضائع التي تغادر الصين اعتبارا من 10 مايو 2019 ، وهدد الرئيس الأمريكي

بطرح تعريفة جديدة بنسبة 25% على سلع صينية بقيمة 325 مليار دولار إضافية والتي ستغطي جميع المنتجات الصينية المتبقية ، وردا على ذلك أصدرت وزارة التجارة الصينية بيانا أعلنت فيه أنها ستزيد التعريفة الجمركية على سلع أمريكية بقيمة 60 مليار دولار أمريكي اعتبارا من 1 يونيو 2019.

ليصبح بذلك إجمالي قيمة البضائع الصينية المطبق عليها التعريفات الجمركية الأمريكية حصريا 250 مليار دولار ، هذا بخلاف واردات الصلب والألومنيوم والغسالات والألواح الشمسية التي تطبق على واردات دول عدة ، كما بلغ إجمالي قيمة البضائع الأمريكية المطبق عليها التعريفات الجمركية الصينية حصريا 110 مليار دولار.

- أيضا تصاعدت أزمة شركة هواوي التي يقع مقرها في الصين وتعد واحدة من أكبر مصنعي وسائل الاتصالات والشبكات والهواتف الذكية بالعالم ، حيث منعت الإدارة الأمريكية شركة هواوي من تطوير شبكة الجيل الخامس داخل حدودها ، ووضعت وزارة التجارة الأمريكية في مايو 2019 هواوي والشركات التابعة لها على " قائمة الكيانات المحظورة " ، وحظرت كل من أستراليا ونيوزيلندا استخدام أجهزة هواوي في بناء شبكات الجيل الخامس للإنترنت بها ، كما قامت شركتي إي إي وفودافون بالمملكة المتحدة بالغاء طلباتهما الأولية الخاصة باستيراد هواتف هواوي الذكية المتوافقة مع الجيل الخامس ، وكذا أعلنت المملكة المتحدة مراجعتها لسياسات تطوير شبكات الجيل الخامس والتي قد تجعل دور شركة هواوي مقصورا على تزويدها بالمكونات غير الأساسية ، وبالتالي فاستمرار الأزمة بين شركة هواوي والولايات المتحدة الأمريكية من شأنه تعطيل مساعي الصين لتعزيز نفاذها للأسواق الأوروبية والدول الأخرى وإعاقة جهودها لتدعيم قدرات شركة هواوي على تقديم خدمات شبكات الجيل الخامس التي تعد أحد متطلبات البنية الأساسية في المستقبل.

- العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين

تتسم العلاقات الاقتصادية والتجارية بالقوة والمتانة والتشعب والنمو المطرد وتقوم على أسس من التنسيق والتعاون وتحقيق المصالح المشتركة ، والإمارات هي ثاني أكبر شريك تجاري للصين في العالم ، كما أنها أكبر شريك للصين في المنطقة العربية حيث تستحوذ على 23 % من حجم التجارة العربية مع الصين ، كما أن نحو 60 % من التجارة الصينية يعاد تصديرها من خلال دولة الإمارات وموانيها إلى 444 مدينة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأفريقية بشكل عام ، وتعتبر الصين أن دولة الإمارات هي بوابة العبور الأولى لها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما أن الإمارات من أكبر مصدري النفط إلى الصين حيث صدرت إليها في عام 2017 فقط ما قيمته 4 مليار دولار ، وتطور حجم التبادل التجاري غير النفطي بين دولة الإمارات والصين خلال الفترة 2015-2018 على النحو المبين بالجدول التالي رقم (1) ، حيث تطور حجم التجارة من 93.1 مليار درهم عام 2015 (بنسبة 8.8% من حجم تجارة الإمارات مع العالم ، إلى 158.4

مليار درهم عام 2018 (بنسبة 10.3% من حجم تجارة الإمارات مع العالم) وبمتوسط معدل نمو كبير بلغ 19.4%.

الجدول (1)

التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين

عن الفترة 2015-2018 (مليون درهم)

العام	إعادة التصدير	الصادرات	الواردات	حجم تجارة الإمارات والصين	حجم تجارة الامارات و العالم الخارجي	حجم تجارة الإمارات والصين / حجم تجارة الإمارات والعالم الخارجي %
2015	5,454.59	3,774.14	83,898.82	93,127.55	1,059,010.82	%8.8
2016	7,490.04	5,961.41	82,353.95	95,805.40	1,078,852.18	%8.9
2017	12,839.06	5,614.52	177,181.18	195,634.76	1,527,812.64	%12.8
2018	13,702.6	5,084.7	139,600.4	158,387.70	1,536,082.00	%10.3

المصدر : قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء .

تقوم اللجنة الاقتصادية العليا المشتركة بين الإمارات والصين بتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين للارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي والتجاري والفني من خلال 13 قطاع : الاستثمار والصناعة والطاقة الجديدة والمتجددة والشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار والصحة والتعليم والسياحة والفضاء والطيران والبنية التحتية والخدمات المالية ، وهناك 25 اتفاقية ومذكرة تعاون وتفاهم تنظم العلاقات بين البلدين في مجالات التعليم والبحث العلمي والعلاقات الثقافية ، ومن أبرز مجالات التعاون بين الإمارات والصين الطاقة الجديدة والمتجددة والخدمات المالية والصناعات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنية العليا والفضاء والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية ، إلى جانب الطب والسياحة العلاجية.

تم إنشاء " سوق التنين الصيني " في دبي كأحد أكبر الأسواق الصينية في المنطقة ويضم نحو 4000 شركة صينية تزاول عملها تحت كفالة المنطقة الحرة لجبل علي ، كما أطلقت دولة الإمارات والصين في عام 2015 " صندوق الاستثمار الاستراتيجي المشترك " لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي ودعم خطط التنمية في البلدين.

وفي عام 2018 حدثت نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة وتم التوقيع على 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين ، لتعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاون الثنائي بين البلدين وفتح آفاق جديدة للعمل المشترك في مختلف القطاعات

- صارت دول الخليج وعلى رأسها دولة الإمارات جزءاً من مبادرة " الحزام والطريق" الصينية ، والتي تعرف بـ"طريق الحرير الجديد" وتشمل المبادرة التي تبلغ قيمة الاستثمارات فيها تريليون دولار، إنشاء مشاريع بحرية وسكك حديد وشبكة طرق في آسيا وإفريقيا وأوروبا ، وقد زار ولي

عهد أبو ظبي محمد بن زايد بكين ، وبحث خلالها مع الرئيس الصيني شي جينغ بينغ المشروع الصيني الضخم والتوقيع على اتفاقيات بهذا الصدد.

الشكل رقم (1)

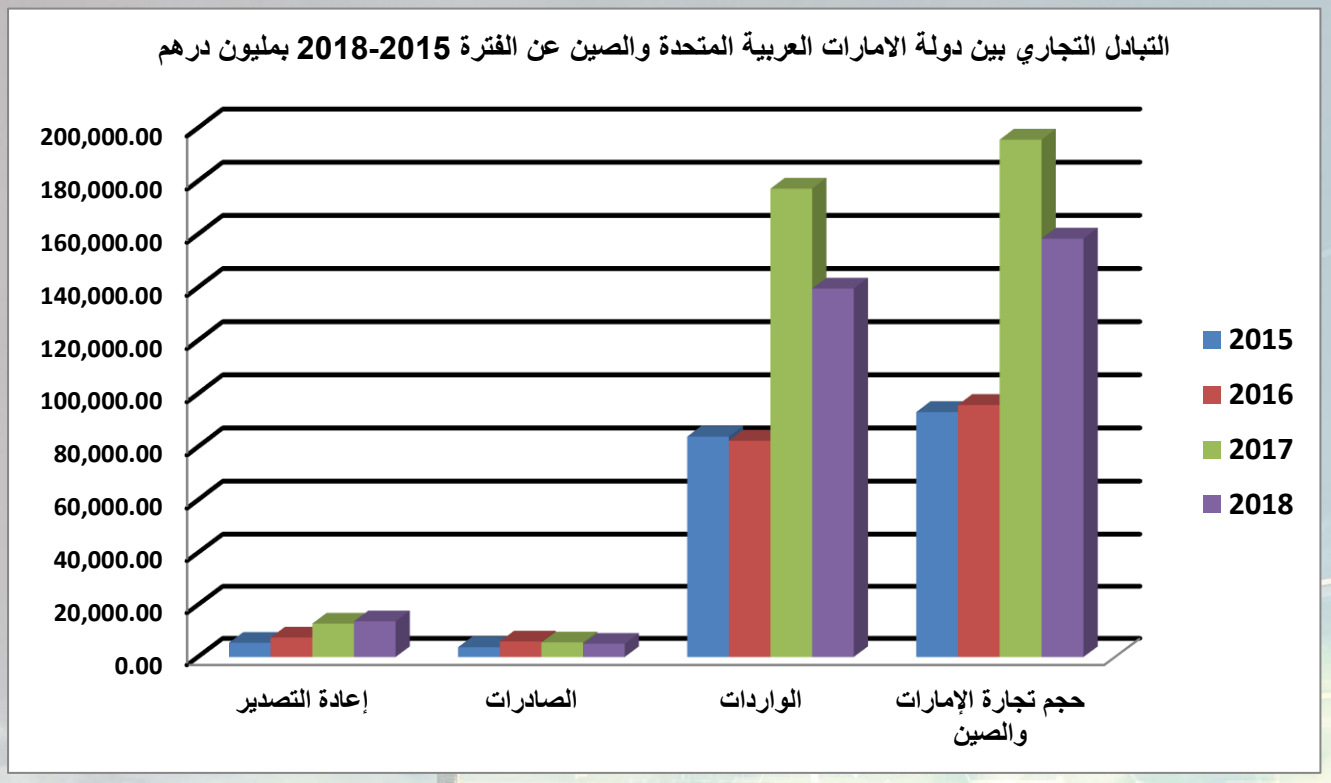

- العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

بدأت العلاقات الإماراتية - الأمريكية منذ قيام اتحاد دولة الإمارات عام 1971 ، و انطلقت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1972 ، وفي عام 1974 تم تأسيس أول سفارة للولايات المتحدة الأمريكية في أبوظبي ، ومنذ ذلك الحين شهدت العلاقات نقلة نوعية في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والعسكرية.

تعد دولة الإمارات أكبر مستثمر عربي في السوق الأمريكية ، وقدرت الاستثمارات الاماراتية المباشرة الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 4.8 مليار دولار عام 2018 ، الأمر الذي يرفع الرصيد التراكمي للاستثمارات الإماراتية المباشرة في السوق الأمريكية الى 26.6 مليار دولار موزعة بين الاستثمار في أسواق المال الأميركية والاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الأميركي ، هذا فضلاً عن احتضان الإمارات لأكثر من ألف شركة أميركية يعمل بها نحو 60 ألف أميركي.

تقوم العلاقات الإماراتية الأمريكية على أسس الاحترام المتبادل ، وتشهد دائما زيارات ومباحثات من قبل مسئولي الدولتين لتعزيز التعاون وتعميق العلاقات ، ويشمل التعاون بين البلدين مجالات الطاقة النووية ، والطيران وتصنيع قطع غيار الطائرات ، والمجال الفضائي متضمنا سياسة الفضاء والتطورات التنظيمية والأمن الفضائي وعلوم الفضاء ومتابعة الطقس والتطبيقات المعتمدة على الأقمار الصناعية ، ومجال الأمن الوطني ، والأمن الغذائي، والذكاء الاصطناعي، والابتكار، والاقتصاد الرقمي، والتقنية، والصحة.

- ترتكز العلاقات التجارية الثنائية على قطاعات حيوية مثل الطيران والرعاية الصحية والتكنولوجيا والتشييد والبناء، إذ تعد شركات الطيران الإماراتية من بين أكبر مشتري طائرات «بوينغ» الأمريكية في العالم ، وتطورت إجمالي التجارة الثنائية التبادلية بين البلدين من نحو 80.0 مليار درهم عام 2015 (بنسبة 7.5% من اجمالي تجارة الامارات مع العالم الخارجي) إلى 99.3 مليار درهم عام 2018 (بنسبة 6.5% من اجمالي تجارة الامارات مع العالم الخارجي) وبمتوسط معدل نمو بلغ نحو 7.5% ، وتعتبر الإمارات من بين أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة ومن أكبر الدول المستوردة للسلع الأمريكية في الشرق الأوسط.

- يرتبط الجانبان بعلاقات استراتيجية راسخة وقوية ، ويتضح ذلك في حجم قيم التبادلات التجارية بين البلدين، التي ناهزت عام 2017 نحو 30.6 مليار دولار على الرغم مما شهده الاقتصاد العالمي في تلك الفترة من تباطؤ نسبي إلى جانب العديد من المتغيرات التي أثرت بشكل سلبي على الاقتصادات العالمية والتجارة البينية بين الدول ، وهو ما يعكس مدى قوة العلاقات التجارية والاقتصادية التي تجمع البلدين ، وسجلت قيمة واردات دولة الإمارات من الولايات المتحدة عام 2017 نحو 23.1 مليار دولار، وقيمة الصادرات غير النفطية نحو 2.2 مليار دولار، وإعادة التصدير نحو 5.3 مليارات دولار ، يأتي الألومنيوم من بين أهم صادرات دولة الإمارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

- تعد دولة الإمارات ثالث أكبر مستورد للسلع والخدمات الأمريكية على مستوى العالم ، ويوضح الجدول التالي رقم (2) علاقات التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة (2015-2018).

الجدول (2)

التبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

عن الفترة 2015-2018 (مليون درهم)

العام	إعادة التصدير	الصادرات	الواردات	حجم تجارة الإمارات وأمريكا	حجم تجارة الامارات والعالم الخارجي	حجم تجارة الإمارات وأمريكا / حجم تجارة الإمارات والعالم الخارجي %
2015	5,046.10	4,135.45	70,823.68	80,005.23	1,059,010.82	%7.5
2016	7,127.01	5,572.59	75,365.36	88,064.96	1,078,852.18	%8.2
2017	19,428.67	7,902.94	84,910.74	112,242.35	1,527,812.64	%7.3
2018	15,024.7	7,951.7	76,372.7	99,349.10	1,536,082.00	%6.5

المصدر : قاعدة بيانات الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء .

الشكل رقم (2)

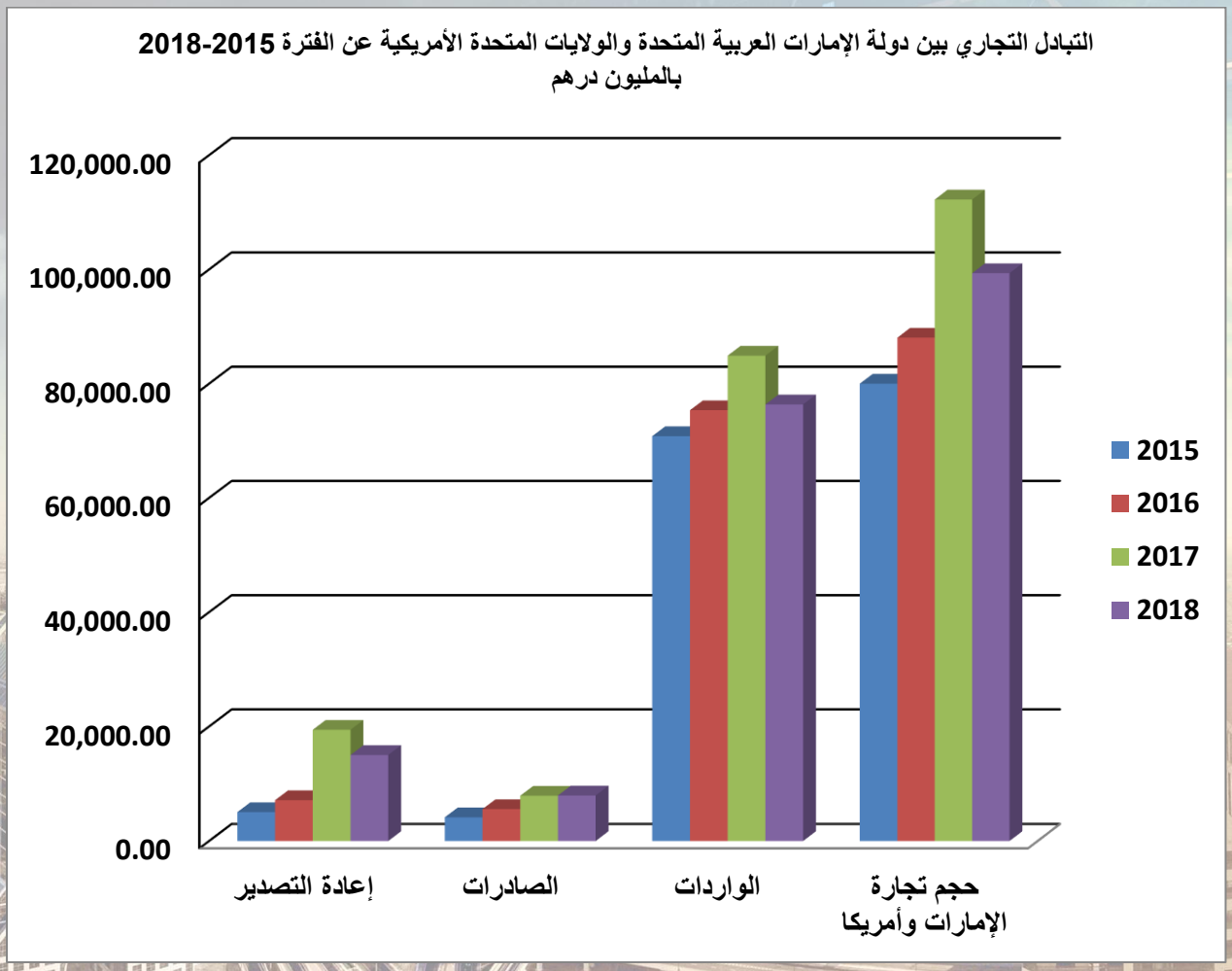

- انعكاسات الحرب التجارية بين أمريكا والصين على الاقتصاد العالمي .

يحذر الاقتصاديين من أن الحرب التجارية الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يمكن أن تعود بالنتائج الكارثية العالمية التالية :

- انهيارمنظمة التجارة العالمية ، ونظام الدولار نفسه.

- ارتفاع معدلات التضخم بسبب تضخم أسعار الواردات.

- تراجع حجم التجارة العالمية بما ينعكس تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

- تهديد الاستقرار الاقتصادي العالمى وتأثر معدلات التصنيع وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارالأجنبى المباشر.

- توقع انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمى إلى 2.9% عام 2019 ، بسبب تراجع معدلات التجارة والتصنيع على الصعيد العالمى.

- إمكانية ظهور كساد عالمي وأزمة مالية عالمية على غرار الكساد العالمي عام 1929 والأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي لا زالت بعض دول العالم تعاني من آثارها.

- ظهور البطالة المرتبطة بالكساد العالمي.

- تأثر وتذبذب أسعار الأوراق المالية في العالم جراء حالة عدم اليقين من مستقبل الاقتصاد العالمى.

- الحرب التجارية الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تؤثر على معدلات النمو والبطالة وأرباح الشركات فى العديد من الاقتصاديات المرتبطة بالدولتين المتصارعين تجاريا مما يرفع من التحديات الاقتصادية التى تواجه الاقتصاديات الناشئة حول العالم.

- الخوف من تطور الحرب الاقتصادية إلى حرب عسكرية ، خصوصا وأن قطبي الصراع هما الصين وأمريكا ، وهما من أقوى الدول العسكرية في العالم ، فضلا عن انهما بلدان نوويان.

- تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين من 14 مليار دولار أمريكي عام 2017 إلى 13 مليار دولار أمريكي عام 2018 ، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 29 مليار دولار أمريكي عام 2017 ليصبح 5 مليارات دولار أمريكي عام 2018.

- تحملت الشركات والمستهلكين الأمريكيون وعلى رأسهم المزارعين والعمال التكلفة الكاملة للرسوم الجمركية التي فرضتها أمريكا على الواردات من الصين ومن غيرها من دول العالم في العام الماضي 2018.

- نتيجة الرسوم الجمركية الصينية ردا على الرسوم الأمريكية تراجع النمو الصيني بسبب تراجع الصناعة الصينية من جراء تراجع المبيعات.

- ستشهد صناعة الإلكترونيات انكماشا كبيرا في جميع أنحاء العالم وخاصة في الصين.

- توقف حركة التوظيف بالشركات المصنعة للرقائق الالكترونية الصغيرة والمواد شبه الموصلة المستخدمة في العديد من الأجهزة الالكترونية نظرا لحالة الركود في سنغافورة.

- الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة على السلع الصينية ستدفع الشركات لنقل إنتاجها إلى خارج الصين لدول آسيوية أخرى مثل فيتنام أو كمبوديا لتجنب دفع تلك الرسوم.

- فرض الرسوم الجمركية بين أمريكا والصين يؤدي إلى ارتفاع أسعار البضائع الصينية ومن بينها تلك المصنعة جزئياً التي تعتمد عليها بعض الصناعات الأميركية كمدخلات إنتاج ، وهو ما ينتج عنه ارتفاعاً في أسعار المنتجات الأميركية ، وبادرت بالفعل عدة شركات أميركية للإعلان عن رفع أسعارها لتغطية ارتفاع التكاليف مثل شركة كوكاكولا ، وبالتالي تتأثر الأسواق العالمية بارتفاع أسعار السوق الأمريكي ، ما قد يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم في الأسواق المحلية المرتبطة بالبضائع الأميركية.

- تراجع عجز الميزان التجاري السلعي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين ليصل إلى نحو 80 مليار دولار أمريكي بالربع الأول من عام 2019، مقارنة بنحو 91.1 مليار دولار أمريكي بالربع الأول من عام 2018 .

- لا تزال الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة ، وقد زادت صادراتها في العام 2018 بنسبة 7 %، ولكن صادراتها إلى الولايات المتحدة مع ذلك انخفضت بنسبة 9% في الربع الأول من 2019 ، مما يدل على أن آثار الحرب التجارية بدأت في الظهور.

- الإجراءات التجارية الحمائية الأميركية الأخيرة قد تقود إلى تراجع بكين والدول الأوروبية مؤقتاً أمام الضغط ، لأن إجراء تحوّلات هيكلية في اقتصاداتها وأسواق منتجاتها هو أمر غير محتمل في المرحلة الحالية ، إلا أنها في المحصلة قد تقود الطرفين الصين وأوروبا إلى مزيد من التعاون والشراكة التجارية والبحث عن أسواق جديدة لمواجهة الضغوط الأميركية المماثلة مستقبلاً.

- ستتأثر الصادرات الزراعية الأمريكية في الأجل الطويل سلبا بسبب الرسوم الجمركية الصينية ، وسيواجه القطاع الزراعي الأمريكي تراجعا كبيرا من جراء ذلك .

- ستتأثر الأجور والأسعار في الصين في الأجل القصير كونها لا تتكيف بسرعة لتعويض الانخفاض في الطلب الخارجي نتيجة تراجع الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وستتأثر في الأجل الطويل بتراجع وفورات الحجم .

- انعكاسات الحرب التجارية بين أمريكا والصين على الإمارات ودول الخليج العربية

مع منتصف 2018 شهد العالم بداية " حرب الرسوم الجمركية " أو ما اصطلح على تسميتها " الحمائية التجارية " بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وتعد دول الخليج العربي ومنها الامارات حليف استراتيجي لواشنطن من جهة ، وتربطها علاقات اقتصادية وتجارية ضخمة ووثيقة مع الصين ، ومن المتصور أن تنعكس الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على دوله الإمارات العربية المتحدة وبقية دول الخليج على النحو التالي :

- طبقا لتقرير حديث للأنكتاد فإن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سيكون لها انعكاساتها على كافة دول العالم ، لكن بدرجات متفاوتة وتوقع التقرير أن يكون التأثير على الإمارات محدوداً مقارنة بغيرها من دول العالم ، ويرجح أن يترجم في زيادة في التعرفة الجمركية من أقل من 5% في الوقت الحاضر إلى أكثر من 10% في حال اشتعلت الحرب واستشرت تبعاتها لتشمل العالم برمته.
- التذبذب في مؤشرات أسهم الأسواق بدول الخليج.
- تراجع نمو الطلب العالمي على النفط بأبطأ وتيرة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 ومن ثم تراجع أسعاره وبالتالي عائدات النفط التي تعتمد عليها كل الدول الخليجية.
- ظهرت نتائج الحرب التجارية بشكل واضح على الصين ، التي انخفض نمو ناتجها الصناعي إلى أدنى مستوى له في أكثر من 17 عاماً ، ومن ثم سينعكس في صورة تراجع نمو الاقتصاد الصيني الأمر الذي يؤثر سلباً على تراجع العائدات النفطية لدول الخليج بالنظر إلى أن الصين من المستوردين الرئيسيين للنفط الخليجي ، ومن جهة أخرى فإن تراجع الاقتصاد الصيني قد يشكل بنفس الوقت فائدة للأسواق العربية ومنها الخليجية إذ ستصبح البضائع الصينية أرخص وبالتالي ستتمكن دول الخليج من استيراد كميات أكبر من المنتجات الصينية بنفس القيم المالية السابقة لوارداتها منها.
- من المتوقع مع تنامي الخلاف التجاري بين أمريكا والصين أن يؤثر ذلك سلباً على دول الخليج ، وذلك في حالة فرض الولايات المتحدة عقوبات على من يتعامل مع الصين.
- توقع حصول الإمارات وبعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على حصة سوقية أكبر في السوق الصينية لمنتجات مختارة في قطاع البتروكيماويات والبوليمرات ، مثل البولي إثيلين والبولي كربونات والأكريلونيتريل والبروبان المسال.
- يمكن أن يكون لهذا النزاع التجاري تأثير إيجابي على المنتجين في الإمارات بسبب ارتفاع الطلب من الصين على المنتجات الإماراتية المصنعة.

- الحرب التجارية تمثل أيضاً فرصة في الإمارات التي تعمل كمستورد رئيسي لإعادة تصدير السلع الصينية ، حيث إن دولة الإمارات ليست مستوردً للسلع الصينية فقط ، بل هى أيضًا نقطة نقل رئيسية لهذه السلع إلى بقية أنحاء العالم خاصةً دول الشرق الأوسط وإفريقيا ، ومن المتوقع أن تزداد الصادرات الصينية إلى الإمارات وخاصة دبي ، وسيكون ذلك في الغالب لنقلها إلى أجزاء أخرى من العالم.

- ستؤدي الزيادة في الرسوم الجمركية إلى ارتفاع الأسعار في معظم الدول ذات الشراكة التجارية وبالأخص أمريكا ، وبالنظر إلى أن دول الخليج تستورد العديد من السلع ، إضافة إلى ارتباط عملاتها بالدولار، فسينعكس ذلك على مستوى التضخم في الإمارات خاصة ودول الخليج بصفة عامة ، مما سيتطلب مجموعة من السياسات التقييدية ذات التأثير السلبي والمعاكس للنمو.

- إذا ارتفع التضخم في أمريكا بسبب الرسوم الجمركية المرتفعة ، سيضطر الاحتياطي الفيدرالي إلى رفع سعر الفائدة ، مما سيدفع الإمارات إلى رفع معدل فائدتها نظراً للحاجة إلى إبقاء ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثر معدلات الاستثمار.

- قد يؤدي عدم اليقين والمخاطر الناجمة عن النزاعات التجارية إلى خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة إلى الأسواق المتقدمة الأكثر أماناً واستقراراً ، حيث من الممكن أن تنخفض وتيرة تدفقات رؤوس الأموال إلى الإمارات ومنطقة الخليج ، وخاصة في ظل هذه الظروف التي تشهد بعض التوترات.

- المصادر

- هيئة الامارات للتنافسية والاحصاء.
- مواقع مختلفة على شبكة الإنترنت.